**محاضرات الفكر السياسي الغربي المعاصر***

**ا.م.د. احمد علي محمد**

**المرحلة الرابعة / قسم العلوم السياسية**

**كلية القانون والعلوم السياسية**

**جامعة الانبار**

## *الفصل الثاني*

## *الليبرالية السياسية الغربية الجديدة*

### *المبحث الاول*

### *الاتجاة الليبرالي الغربي الجديد بين التيارين المحافظ والتقدمي*

١-البرنامج الجديد لندوة باريس ١٩٣٨ وهو ما سيصبح القاعدة التي تقوم عليه الليبرالية الجديدة وقد تم في هذا البرنامج وبالاجماع تجاوز مقولة (دعه يعمل دعه يمر) ولكن دون ان يعني ذلك تجاوز الليبرالية جملة وتفصيلا

٢-تتحدد ملامح الليبرالية الجديدة باربع نقاط رئيسية:

أ-ان الليبرالية الجديدة تسلم بان ميكانيكية السعار في السوق الحرة هي وحدها التي تسمح بالحصول على افضل استخدام ممكن لوسائل الانتاج واقصى اشباع ممكن للحاجات الانسانية.

ب-ان الدولة هي المسؤولة عن تحديد النظام القانوني الذي يمكن ان يكون اطارا للصورة الاقتصادية الحرة .

ج-ان من الممكن حلول غايات اجتماعية اخرى محل الاهداف الاقتصادية التي تم الاعلان عنها اعلاه .

د-ان من الممكن اقتطاع جزء من الدخل القومي المخصص للاستهلاك لذا الغرض بشرط اتمام هذا التحول بشكل علني وصريح وان يكون ذلك موضع رضا عام.

٣-الليبرالية الجديدة لا تزعم بان المنافسة الحرة تتحقق بشكل طبيعي بموجب وضع فاعلي الاقتصاد المختلفين في حالة حضور أذ لابد لتحقيقها لقانون شرعي مناسب منظم من قبل الدولة. والدولة في هذه الحالة تدخل الى المسرح لتجعل القوانين تلعب دورها بدلا من ان تترك هذه القوانين تلغب دورها بنفسها اي انها دولة ذات دور ملحوظ قائم على احترام حقوق الفرد وحرياته وستكون في هذه الدولة شريكا وليس خصما ومحفزا وليس سيدا صاحب سيادة يكتفي بإصدار الاوامر.

#### *اولا: الاتجاه الليبرالي المحافظ الجديد*

#### *أفكار والتر ليبمان*

١-**الاختيار والوعي:** ذهب ليبمان الى ان الاختيار الظاهري بين نظام جماعي واخر ليبرالي لا يوجد الا في الذهن. انه لن يوجد حقيقة الا في ميدان الآمال والمشاريع. وعندما يأخذ بنظر الاعتبار ما يستطيعون عمله فسوف لن يكون هناك خيار لان ممارسة تقسيم العمل مع ثماره امر متعذر مالم يكن هناك نظام اجتماعي يضمن حرية السوق.

٢-**الديمقراطية والمساواة:** يؤكد ليبمان على ضمان صحة الاسواق وحرية النشاط المتبادل وبشكل يضمن المساواة في الفرص التي تبدو في نظره اساس الديمقراطية ويرى بانه على الافراد عدم تسليم نفسهم فريسة لسلطة الدولة عن طريق شكل من الامتثالية الدولتية التي تحشد في قضايا ماورائية في معتقدات تأخذ شكل ديانات وايديولوجيات انسانية مثل الجماعية والقومية والبيولوجية.

٣-**طبيعة الدولة:** يرى ليبمان انها دولة ديمقراطية وهي ضمانه ضد الطغاة والجهلة وضمانه ضد المستبدين العادلين وقيمتها الاولى تربوية لانها تحمل حكمة الشعب الى زعمائه وترغمهم على الاهتمام برغباته وقيامها على اساس مبدأ انتخابي ينتهي الى فرز اكثرية ازاء اقلية او عدة اقليات .وهذا المبدأ الانتخابي القائم على تفويض السلطة على طريق الانتخاب وتطبيقه على المجتمع من اجل حل قضايا السلطة.

٤-**شروط وحدود سيادة الشعب:** يرى ليبمان ان ما يتفق مع طبيعة الاشياء ان تنقسم ارادة الشعب الى اقلية واكثرية بالنسبة لكل القضايا الاخرى. هكذا تكون قضية الديمقراطية الشرعية هي قضية العلاقة بين الاكثرية والاقلية او قضية ارادة الشعب صاحب السيادة وفي معالجته ينطلق ليبمان من منطلقين.

المنطلق الاول: ان انتصار ديمقراطية الاغلبية لا تقوم الا على بدعة اليعاقبة القائلة بأن الشعب صاحب السيادة.

المنطلق الثاني: ان قضية الديمقراطية الشرعية ستجد لها حلا عندما تستطيع الارادتان الاقلية والاكثرية السلطة والمعارضة، ان تظهرا وتعملا سويا دون اعاقة احداهما الاخر وهذا يمكن تحقيقه.

(١)ان تكون الاكثرية فعالة وحقيقية وليست مزيفة

(٢)تكون اقلية المعارضة حقيقية وتمثل تيار رأي عام

(٣)ان تكون لديها مصداقية الاخلاق السياسية من خلال الاحترام المتبادل بينهما

(٤)الالتزام بحقوق وحريات كل الناس.

٥-**النخبة:** ان تدهور الديمقراطية في رأيه يعود الى خضوع السلطة التنفيذية للمجالس المنتخبة في الوقت الذي يقوم فيه الناخبون بالاختيارات الحاسمة وانما يقوم بها رؤساء الاحزاب وجماعات الضغط والقادة المسيطرون على الوسائل الحديثة للاتصال بالجمهور.

٦-**وقاية الحرية والديمقراطية:** وذلك بمنح الحكومات شيء من الحرية وهو يقترح تقوية السلطة التنفيذية لتاخذ على عاتقها مهمة تعيين واقتراح الاجراءات التي تتولى السلطة التشريعية مهمة

الموافقة عليها او رفضها. وسير الديمقراطية يجب ان يكون محكوما بالقانون بأعتباره القاعدة العامة المقرة من المجتمع والمطبقة على المجتمع.

٧-**القانون:** يرى بأنه تتجسد قيمة القانون واهميته في قدرته على منح المجتمع من التصرف بلا تعسف فلا الوزراء ولا البرلمان ولا الاكثرية ولا الافراد ولا الحشود ولا الدولة يستطيعون خرق القانون فالقانون هو اساس الحرية واساس وحدة المجتمع لان كل ما في النظام الاجتماعي تحت رقابته، فصفة ملكية نتاج للقانون.

٨-**الملكية:** يعتقد ليبمان ان الناس يتمتعون بملكية المصادر الطبيعية المحدودة بصفتهم مستأجرين من الانسانية وليس بصفتهم اصحاب سيادة وحقوق ملكية مطلقة، وبصفتهم مستأجرين ستكون لهم حقوق وعليهم التزامات. وهذه الالتزامات هي ما تفرضها الدولة وتحددها عن طريق القوانين من اجل احداث التوازن .

٩-**تغير القوانين بتغير الظروف:** يؤكد ليبمان على ضرورة تغير القوانين بتغير الظروف ولزوم تكييفها مع التفاصيل غير المتوقعة للشؤون الانسانية عن طريق التفسيرات القضائية وبواسطة القانون والممارسة الادارية. وهو ما يجعل القانون اداة لمحاربة كل فكرة جماعية كليانية تؤطر الحرية والوحدة لان تغير القوانين بأستمرار سيجعل منه الاداة الملائمة والمناسبة لصد الافكار الكليانية التي تهدد الديمقراطية.